التعاون

نشأته وتطوره فى مصر

للأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك

المحامى وعضو مجلس الشيوخ

يسرنى أن أتحدث عن التعاون فإنه محبب إلى نفسى ، أميل إليه بفطرتى ، وأستبشر خيرا من تعدد جمعياته ، وإقبال الناس عليها ، وأعتقد أن نظام التعاون يجب أن تتضافر الجهود على نشره وتثبيت دعائمه لكى تجنى البلاد ثمراته الاقتصادية والاجتماعية .

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧ ، ومؤسسه والداعى له هو المرحوم عمر بك لطفى "أبو التعاون فى مصر" فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد ، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوربا ، وذهب فى صيف عام ١٩٠٨ إلى إيطاليا لأنها من البلاد المشهورة بارتقاء التسليف التعاونى ، وهناك درس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف ، واجتمع بالسنيور "لوزاتى" الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا فتوافقت آراؤهما وميولهما ، وعاد المرحوم عمر بك إلى مصر ممتلئا اعتقادا بحاجة مصر إلى النظام التعاونى .

وفى يوم أول نوفمبر من عام ١٩٠٨ ألقى فى نادى المدارس العليا — وكان رئيسا له اذ ذاك — محاضرة عن نظام التعاون فى التسليف فى ألمانيا وايطاليا . وختم محاضرته بالدعوة إلى التعاون والحث على إنشاء الجمعيات التعاونية فى مصر ، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف لأنه الكفيل بانقاذ البلاد من المرابين . واستمر فى نشر دعوته فى أنحاء القطر ، فألقى فى نادى دمياط محاضرة عن التعاون يوم ٥ يناير من عام ١٩٠٩ ، وعند عودته منها ألقى بنادى المنصورة محاضرة عن الموضوع نفسه ، وتوجه عقب ذلك إلى الإسكندرية فألقى بالكلية الأهلية الحرة يوم ٢١ يناير من نفس العام محاضرة عن التعاون فى إيطاليا وحاجة مصر الى مثل ذلك النظام . واختار من جمعيات التعاون ثلاثة أنواع دعا إلى اقتباسها وهى شركات التعاون للتسليف ، والنقابات الزراعية ، وتسمى الآن "الجمعيات التعاونية الزراعية" وجمعيات التعاون المنزلى .

وقد سعى إلى تحقيق دعوته سعيا متواصلا فتأسست فى ٣٠ ديسمبر من عام ١٩٠٩ أول شركة للتعاون فى التسليف، وهى شركة التعاون المالى بالقاهرة القائمة الى اليوم ومركزها بعمارة بنك مصر .

ثم تأسست أول نقابة زراعية فى بلدة شبرا النملة بمديرية الغربية ، وكان تأسيسها يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠، وانتشرت من بعدها النقابات الزراعية ، ثم جمعيات التعاون المنزلى فى العواصم والبنادر .

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨ وكان نادى المدارس العليا أول بيئة ظهرت فيها هذه الدعوة الصالحة. من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قبس من نورها، فان نادى المدارس العليا كان مظهرا رائعا لتلك الحركة. فالتعاون هو ثمرة من ثمرات الحركة الوطنية. ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية .

لم يكن للتعاون حين ظهوره قانون ، وقد سعى المغفور له الأمير " حسين كامل " — السلطان فيما بعد — وكان رئيسا للجمعية الزراعية، فى استصدار قانون للتعاون سنة ١٩٠٩ ولكن الحكومة لم تكترث للأمر وقامت الحركة التعاونية فى بداية عهدها على جهود الأفراد، وسارت سيرا بطيئا لعدم تشجيع الحكومة لها ، ثم تحركت الحكومة فوضعت سنة ١٩١٤ مشروع قانون للتعاون الزراعى ولكنه كان كثير العيوب يكتنفه التعقيد والتضييق . وكان هذا المشروع موضوع جدل طويل فى الجمعية التشريعية ولكنه لم يصدر وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية فى أغسطس من عام ١٩١٤

وقد شعر الناس أثناء تلك الحرب الضروس بفائدة جمعيات التعاون المنزلى، إذ لو كان موجودا منها العدد الكافى فى المدن والبنادر لما استهدف الناس لتحكم التجار، ولحصلوا على حاجاتهم بالأسعار المعتدلة ومن الأصناف الجيدة ، وقد أوحت فكرة التعاون بايجاد نوع من الجمعيات أنشئت فى أثناء الحرب لمكافحة غلاء الأسعار وتحكم التجار وهى "جمعيات التموين" التى ساعدت كثيرا على تخفيف وطأة الغلاء وكان لها عمل مشكور فى هذه الناحية .

ولما وضعت الحرب أوزارها استمر التعاون قائما على جهود الأفراد إلى ان أصدرت الحكومة قانونا للتعاون سنة ١٩٢٣ وأنشئ قسم التعاون فى تلك السنة بوزارة الزراعة، ولكن هذا القانون كان مقصورا على التعاون الزراعى ، هذا إلى أنه جعل التعاون نظاما حكوميا بحتا ، وهذا يخالف الروح التعاونية الحقيقية، إذ هى فى أصلها وفى كيانها روح شعبية ويجب

أن تبقى شعبية لكى تضمن البقاء والحياة الدائمة ، لأن مادة الحياة للجمعيات التعاونية هى اعتماد المتعاونين على أنفسهم ، وإنما يجب على الحكومة أن تساعد هـذه الجمعيات وتمدها بالعون والتأييد والإشراف والتشجيع المـادى والمعنوى .

وقد ظهرت عيوب قانون سنة ١٩٢٣ مع الزمن ، ومن ثم اتجهت الأفكار الى تعديله فصدر قانون سنة ١٩٢٧ وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه ، صالح فى أحكامه . جعل التعاون شعبيا حكوميا ، بمعنى أنه صار قائما على جهود الأفراد فى تأسيس جمعيات التعاون وإدارتها مع إشراف الحكومة على أعمالها وحساباتها ، وإرشاد القائمين بشؤونهـا إلى السير بها فى طريق النجاح والتقدم ، وتقديم المساعدات المـالية والأدبية إلى الجمعيات . وهـذا الإشراف والمساعدة تقوم بهما مصلحة التعاون التابعة الآن لوزارة الشؤون الاجتماعية .

فالحركة التعاونية قد مرت منذ نشأتها بثلاثة أدوار : الدور الأول من سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩٢٣ وكان التعاون فيه شعبيا محضا . والدور الثانى من سنة ١٩٢٣ إلى سـنة ١٩٢٧ وكان حكوميا محضا . والدور الثالث من سـنة ١٩٢٧ إلى اليـوم وهو خير أدوارها إذ صار التعاون شعبيا حكوميا ، وهو ما يجب أن يكون عليه فى عهده الحاضر ، فالشعب من ناحيته والحكومة من ناحيتها يجب أن يتعاونا على تحقيق الغـاية السامية من التعاون وهى سعادة الأفراد من سكان الريف والحضر .

لقد خطا التعاون فى الدور الثالث من أدواره خطوات واسعة إلى الأمام بفضل تقدم الأفكار وانتشار التعليم وارتقاء الجماهير واتجاه الأفراد إلى العناية بالحياة الاقتصادية وإقبالهم على مشروعاتها النافعة ، وبفضل العناية التى تبذلها مصلحة التعاون فى سبيل إرشاد المتعاونين إلى خير الوسائل لتقدم جمعياتهم وثباتها وانتظام أعمالها . وهـذا الإشراف الذى تتولاه مصلحة التعـاون هو ركن من أركان الحركة التعاونية ، وضمانة كبرى لاستقرارها ونجاحها .

لقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الآن فى أنحاء مصر ٨٠٠ جمعية ، وعدد أعضائها ٨٠,٠٠٠ عضو ورأس مالها المدفوع ٢٢٠,٠٠٠ جنيه ، واحتياطيها ٦٠,٠٠٠ جنيه ، ومعاملاتها مليون جنيه . من هـذه الجمعيات ٧٥٠ جمعية تعاونية زراعية و ٤٨ جمعية تعاونية منزلية . وهـذا العدد قليل جدا بالنسبة لحاجات البلاد ، ومن الواجب أن تتضافر الجهود لكى يعم التعاون كافة المدن والقرى .

إن الحركة التعاونية فى مصر قد بلغت ثلاثين سنة من حياتها المباركة ، وهى فى حاجة لى زيادة الجهود من الناحيتين الشعبية والحكومية لكى تعم سائر طبقات الشعب . فالفلاح

فى حاجة إلى جمعيات التعاون الزراعى لكى تقرضه مايحتاج إليه من النفقات الزراعية بفائدة معتدلة وشروط حسنة ، وتغنيه عن مد يده للمرابين ، وتساعده على تصريف حاصلاته بالثمن الذى يتكافأ مع متاعبه وجهوده ، وترشده إلى زيادة الانتاج الزراعى وجودته أو استخدام الآلات والوسائل الزراعية الحديثة بطريقة تعاونية ، وتساهم فى رفع مستوى المعيشة فى القرى ، وتحسين أحوالها الصحية والمادية والمعنوية ، فهى بمثابة معاهد لتثقيف العقول ، وتنوير الأفكار ، ونشر الفضائل ، وتهذيب الأخلاق ، والتنفير من الرذائل . وقد دلت المشاهدات والتجارب على أن الجمهور التعاونى أحسن تثقيفا ، وأرقى مستوى من الجمهور العادى .

أما فى المدن فحاجة الأفراد إليها لاتقل عن حاجة سكان القرى ، لأن المستهلكين فى المدن فى حاجة دائمة إلى استيراد ما يلزمهم من ما كل وغذاء وملبس وأدوات وأثاث من أجود الأصناف بأرخص الأسعار . وهذا لايتوافر لهم إلا فى جمعيات التعاون المنزلى يؤسسونها ويكونون فيها هم البائعون وهم المشترون ؛ يبيعون لأنفسهم ويشترون لأنفسهم بواسطة الجمعية التعاونية فيضمنون الايستغلهم الوسطاء والتجار .

ففائدة الجمعيات التعاونية المنزلية من هذه الناحية محسوسة ملموسة ، ولها فائدة اقتصادية أعم وهى تعويد الأفراد على المشروعات الاقتصادية ، وبث روح التدبير والاعتماد على النفس فى طبقات الشعب ، لذلك قوبل إنشاء جمعية التعاون المنزلية بالقاهرة بالغبطة والابتهاج ؛ ولقد كان إقبال العدد الجم من الأفراد على حيازة أسهمها دليلا جديدا على انتشار روح التعاون فى مختلف الطبقات . وهذا ما يبشرنا بمستقبل سعيد للجمعية ولغيرها من الجمعيات التى تنشأ على غرارها فى العواصم والمدن ، وللحركة التعاونية عامة ، وبخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى والأقاليم .

إن المرء لايستطيع أن يعيش بمفرده فى معزل عن الناس . وقديما قال الشاعر :

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

فالأفراد فى حاجة إلى أن يخدم بعضهم بعضا تحت لواء الجمعيات التعاونية ، وهم بذلك يحققون لأنفسهم ولبلادهم المزايا التى تتكفل بها هذه الجمعيات والتى لاتتوافر إذا عاش الناس فرادى لايهتم كل منهم إلا بشأن نفسه .

ويسرنى أن أختم مقالى بدعوة المصريين جميعا إلى الانضمام تحت لواء الجمعيات التعاونية ، وبدعوتهم إلى التعاون حينما وجدوا إلى التعاون سبيلا .

عبد الرحمن الرافعى